

بقدر مظهر من مظهرها ورجعها ليضمنا وان زاد عليه ضمنا  
 ولم يضمننا في البيع المأمنف من قيمة المبيع وفي الطلاق  
 قبل الوطى ضمنا نصف المهر ولم يضمننا الوعد الوطى وفي  
 العتق ضمنا القيمة وفي القصاص الدية ولم يقتضوا ان  
 يرجع شهوة الفروع ضدنا لا شئ في الأصل بل شهوة الفروع  
 على شهادتنا او اشتدناهم وغلطنا ولو رجع الاصول  
 والفروع ضمن الفروع فقط ولا يلتفت الى قول الفروع  
 كدب الاصول او غلطا وضمن التوكيل بالرجوع وشهواته  
 والمعين لا شهوة الاحصان والشطر **كتاب الوكالة**  
 صح التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف  
 من عداة اذ اذن الوكيل يعقد العقد ووصييا او عبدا  
 او محجورا اياهم يعقد بنفسه وبالخصومة في الحقوق  
 برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مدة السفر  
 او مريضا للسفر او محجورا وبها يقاها واستيفائها الا في  
 حد وفود ان غلب الموكل للحق في ايضيفه الوكيل الي

نفسه

نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل  
 ان لم يكن محجورا كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن ولو  
 عند الاستحقاق والخصومة في العيب والملازمة  
 للموكل ابتداء حتى لا يعتق قويا لو كان بشرائه وفيما يضيفه  
 الموكل كالنكاح والمخارعة والصلح عن دم عداة او عداة  
 يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله بالمهر ووكيلها  
 بتسليمها والمشتري منع الموكل عن الثمن وان دفع اليه  
 صح ولا يطالبه الوكيل زائما **باب الوكالة بالبيع**  
**والشراء** امره بشراء ثوب هروي او قوس او بغير صح  
 سمي ثمنا او له وشراء عبدا او رصم ان سمي ثمنا والا  
 لا وبشراء ثوب او دابة له وان سمي ثمنا وبشراء طعام  
 يقع على البرود فيقه ولو وكيل الرد بالعيب مادام البيع  
 في يده فلو سلمه الى امره لم يرد الا بامر وجس المبيع من  
 دفعة من ماله فله ارجاعه في يده قبل حياضه هلاك من مال